الشاهين: لنطمئن كويتيي القطاع الخاص.. لن نتخلى عنكم

قال عضو اللجنة الصحية البرلمانية النائب أسامة الشاهين، إن «دعم الكويتيين في القطاع الخاص، يجب أن يكون الشغل الشاغل في المجلس والحكومة، ولا يجب أن نوصل لهم رسالة سلبية بالتخلي عنهم وقت الأزمات»، مؤكداً في تصريح صحافي «أنني حرصت في اجتماع اللجنة الصحية على إيصال التحفظات على مشروع الحكومة في شأن التعديل على قانون القطاع الأهلي إلى وزارة الشؤون وإلى القوى العاملة وتحديداً إلى وزيرة الشؤون».

وتابع «رسالتنا مفادها أنه يجب تحقيق التوازن ما بين مصالح 15 ألف صاحب عمل كويتي يشغلنا أمرهم، ويقابلهم 55 ألف كويتي في القطاع الخاص أيضا يهمنا أمرهم، بجانب 1.6 مليون عامل في سوق العمل»، مطالباً بأن يكون ميزان دقيقاً ويحمي أصحاب العمل ولا يضر بالعمال ولا يمس بحقوقهم.

وطالب الشاهين بمراعاة الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي انضمت إليها الكويت بما يتعلق بحقوق العمالة، لافتاً إلى «أنه وجه تساؤلاً للحكومة عن الحاجة للتشريع طالما الاتفاق كان متاحاً، إذا كان هناك إمكانية لإجراء اتفاقيات ثنائية بين العمال وأرباب العمل فلماذا نعجل التشريع».

وبين أنه إزاء ذلك افادت وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، مشكورة بسحب المشروع الحكومي على أن يأتي الأحد المقبل أو بعده.

«التشريعية البرلمانية» أقرت قانوناً لتسريع الدورة المستندية للقضاء

رياض عواد

أقرت لجنة الشؤون التشريعية خلال اجتماع حضره رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ووزير العدل فهد العفاسي ورئيس هيئة المعلومات المدنية الاقتراحات المتعلقة في الاعلان الالكتروني في القضاء . وقال مقر اللجنة النائب محمد الدلال في تصريح إلى الصحافيين ان اللجنة أقرت في اجتماع مهم قانونا يمثل خطوة متقدمة جدا للكويت والسلطة القضائية والتي ستحل مشكلة كبيرة تخص إعلان الأفراد والشركات ومكاتب المحاماة خلال التواصل مع القضاء وتساهم في تسريع الدورة المستندية .

وأشار إلى ان هيئة المعلومات المدنية أطلقت قبل مدة برنامج «هويتي» والذي من خلاله يتلقى المواطن في الكويت وحتى بعثاتنا الديبلوماسية في الخارج الاعلانات والبيانات والمستندات المتعلقة بالدعاوى القضائية ،وقال « نحن اليوم خطونا خطوة مباركة ونتطلع إلى إقرار القانون في جلسة المجلس المقرر عقدها الثلاثاء المقبل »

كما اعلن النائب محمد حسين الدلال عن تقديمه سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

(نص السؤال) قامت وزارة الداخلية – خفر السواحل – بالتعاقد لتوريد طرايد اعتراضية نوع التامبا في عام 2015 والأعوام التي تلي ذلك وقد أبرم العقد رقم (2015–2014/715) لتوريد وتسليم طرايد اعتراضيه لخفر السواحل وذلك وفق مواصفات فنية تم اعتمادها في لجان مختصة بخفر السواحل ووزارة الداخلية ، وقد نما إلي علمنا أن الطرايد المشار اليها في العقد المبرم والمذكور أعلاه والتي تم توريدها تختلف في المواصفات الفنية المطلوبة ، كما نما إلي علمنا بأن جميع الطرايد متوقفة حاليا عن العمل منذ فترة ويوجد فيها عيوب مصنعية عدى طراد واحد وذلك بسبب عدم قيام الشركة الموردة للطرايد بمراعاة المواصفات الفنية المطلوبة وهو الأمر الذي ساهم في توريد طرايد غير فاعلة وبخلاف المواصفات الفنية وسبب ذلك في خسارة المال العام وتعطيل لأعمال خفر السواحل ، لذا يرجي إفادتنا بالآتي :

1 – كم عدد الطرايد (تامبا) والتي وردت حسب العقد المبرم 2015 الصالحة للاستخدام ، ومتى تم إيقافها عن العمل ، وعدد الطرايد المتوقفة مع تزويدي بالتقارير الفنية المتعلقة بأسباب أعطالها .

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

2 – يرجي تزويدي بالمواصفات الفنية التي تم بموجبها التعاقد مع الشركة الموردة لطرايد تامبا في عام 2015 وهل هي ذاتها التي اعتمدت من اللجنة الفنية المختصة وذلك وفقاً للمعايير الخاصة بخفر السواحل أو المعايير العالمية في هذا الشأن والمعتمدة سابقاً في اللجنة الفنية بالوزارة ، كما يرجي تزويدي بما انتهت إليه اللجنة الفنية بالوزارة وخفر السواحل من نتائج باجتماعات اللجنة الفنية بوزارة الداخلية وخفر السواحل مع الشركة المصنعة بتاريخ في عام 2016 .

3 – هل تم تغيير المواصفات الفنية للطرايد تامبا بعد توقيع العقد ، ولماذا تم ذلك ، وفي حال الإجابة بنعم ، يرجى افادتنا بما يلي :

أ) هل هناك دراسات فنية معتمدة تؤيد التغيير، برجاء تزويدي بالدراسات الفنية .

ب) هل تم إتباع الإجراءات القانونية للموافقة على هذا التغيير .

ج) هل تم التغيير بناء على طلب اللجنة أم على طلب الشركة .

د) هل ترتب على التغيير في المواصفات تغيير في الأسعار . 4 – هل تم إتخاذ قرارات تتعلق بأوامر تغييرية خاصة بأوزان طرايد تامبا وأنظمة الدفع في أي مرحلة بعد التعاقد وحتي تاريخه ، وهل طلبت اللجان المختصة في خفر السواحل ووزارة الداخلية بإعادة حسابات الأتزان للبدن الخاص بكل طراد وحسابات كفاءة الدفع ، مع تبيان أسباب تلك الأوامر التغييرية .

5 – هل تم إتخاذ قرارات تتعلق بأوامر تغييرية خاصة بأنظمة ومعدات طرايد تامبا أثناء التنفيذ وبعد دخولها الخدمة ، وهل كانت هذه الأوامر التغييرية لتصحيح أوضاع الطرايد تمت وفقاً لدراسات هندسية وتتطابق وفقاً للمعايير البحرية لدي خفر السواحل ، وهل تتوافق مع المعايير الدولية لهيئات التصنيف في مجال عمل خفر السواحل .

6 – نما إلي علمنا أنه بعد إستلام الطرايد (تامبا) أكتشفت أنها خلاف المواصفات وبناء عليه تم الإجتماع مع الشركة الموردة لمعالجة الموضوع ، وبناء عليه هل تم إبلاغ الإدارتين المالية والقانونية رسمياً بما تم من مشاكل في تنفيذ العقد ، وهل تم إبلاغهما بالإجتماعات مع الشركة الموردة والمتعلقة في هذه المشكلات الفنية المتكررة للطرايد والتي من شأنها عرقلة تنفيذ بنود العقد ، وهل شارك ممثلون عن الإدارة المالية أو القانونية في أي إجتماع تم مع الشركة المورده لبحث أوجه الخلاف ، وهل تم إطلاعهم علي المراسلات المتبادلة بين خفر السواحل وبين الشركة المورده يتعلق بالخلاف القائم .

7 – أوجب العقد القائم بين وزارة الداخلية – خفر السواحل– وبين الشركة المورده للطرايد تامبا وجود كفالات البنكية كضمان لتنفيذ بنود العقد ، وبناء عليه متي بالتاريخ تم الإفراج عن الكفالات البنكية وسبب ذلك ، وهل تم الإفراج عن الكفالات البنكية في ظل وجود العيوب المصنعية بالطرايد ، ولماذا . 8 – هل أطلعت الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة – جهاز المراقبين الماليين – وزارة المالية .. إلخ) علي علمية التعاقد والأوامر التغييرية الخاصة بعقد توريد طرايد تامبا ، وما هي ملاحظات وتوجيهات الجهات الرقابية في هذا الخصوص ، وكيف تعاملت معها وزارة الداخلية .

5 نواب تقدموا بتكليف لجنة حقوق الإنسان التحقيق في الاتجار بالبشر والإقامات

أعلن النائب د. عادل الدمخي عن تقدمه بطلب تكليف لجنة حقوق الانسان بالتحقيق في تجارة البشر والمتاجرة بالإقامات والاعداد المتزايدة من العمالة المخالفة الهامشية والسائبة بمشاركة النواب محمد الدلال وأسامة الشاهين وعدنان عبدالصمد ورياض العدساني، مطالباً مجلس الأمة والحكومة بدعم هذا الطلب.

وقال الدمخي في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن هناك خطراً داهماً وجسيماً في التركيبة السكانية وهذا الخلل الكبير بسبب تجارة البشر والمتاجرة بالاقامات، لافتا أن هذا الطلب تم طرحه أكثر من مرة في لجنة حقوق الانسان وكان هناك تقريرا سابقا ولقاءات مع عدد من جهات الدولة وغيرها لهذا الغرض.

وشدد الدمخي على ضرورة تكاتف السلطات والجهات كافة لمحاربة هذه الظاهرة خاصة بعد انتشارها وما خلفته من آثار سلبية ، مثمنا وجود لجنة في وزارة الداخلية لمحاربة تجارة البشر.

وقال» نراقب الأوضاع وسندرس القوانين والقرارات التي تسمح لتجار الاقامات باستغلالها سواء كانت قوانين أو قرارات وأكثرها قرارات للأسف».

وأضاف «سندرس في اللجنة كيف يصنع تجار الإقامة ومن هم وراءهم من متنفذين أو غيرهم، لان تجارة البشر ليست متعلقة بالداخلية وحدها بل بهيئة القوى العاملة والمالية ووحدة التحريات الخاصة وغسيل الأموال وتشعباتها كثيرة جدا من عقود ومناقصات وغيرها» وطالب الجميع بالتعاون لأنه كما يدعم النواب وزارة الداخلية في تحقيقها يجب على الحكومة أن تدعم وجود لجنة تحقيق من مجلس الأمة، متمنيا عدم رفض الحكومة لهذه اللجنة أو الالتفاف عليها.

وأكد على أن اللجنة ستدرس ظاهرة صناعة تاجر الإقامة كما تسميها اللجنة من جوانبها كافة والداعمين لها، معربا عن أسفه من وجود قوانين وقرارات ساهمت في صناعة هذا التاجر وتجارته الرابحة بدون أدنى تعب من عقود لجلب البشر والسخرة وعقود الإذعان وغيرها.

ودعا الحكومة والمجلس الى دعم هذه اللجنة لنكون واضحين أمام الشعب الكويتي بمحاربة هذه الظاهرة ووضع أيدينا على مكامن الخلل ، لافتا إلى أن عدد كبير من النواب كانت لديهم الرغبة في التوقيع على هذا الطلب لكنهم لظروف ما لم يتمكنوا من التوقيع على الطلب

من جانب آخر قال الدمخي إن الانتقاص من حقوق العمالة في القطاع الخاص أو الأهلي أمر مرفوض ولا يمكن السكوت عليه، داعياً رئيس مجلس الأمة ومكتب المجلس الى عدم عرض مثل هذه القوانين التي تحد من حقوق تلك الفئة بتاتا.

وأكد أن هناك اهدافا نبيلة وان البعض يجتهد في المحافظة على حق العامل وأن هناك تفاهمات بين الشركات والعاملين بها، فلماذا نشرع قانون أسميه قانون الإذعان؟

واعتبر أن الغرض هو اثقال كاهل المواطن أو الوافد في القطاع الخاص وبالتالي اذعانه وخضوعه، مؤكدا ان صاحب العمل لو أن لديه مشكلة فهناك تسهيلات بالبنوك لدفع رواتب العاملين وكذلك الإيجارات.

وطمأن الدمخي العاملين بالقطاع الخاص بأنهم سيحصلون على الدعم النيابي وأنهم لن يكونوا هم الضحايا بسبب أزمة (كورونا) الحالية وأن مثل هذه القوانين التي تضرهم لن تطرح في مجلس الأمة.

وتساءل كيف تتكلم الحكومة عن دعم المواطنين في القطاع الخاص وتشجيعهم على العمل به وهناك فروقات ضخمة في الرواتب بينهم وبين نظرائهم في القطاع الحكومي.

من جهة أخرى وفيما يخص الكويتيين الذين لا يتقاضون رواتب قال الدمخي ان لا ذنب لهم فالحكومة هي من عطلت الدوائر الحكومية وهم يتطلعون الى معاملة كريمة من قبل الحكومة، رغم معاملة غير الكويتيين بصورة جيدة والبذخ عليهم وتكفل نفقات معيشتهم واجلائهم.

وطالب الدمخي الحكومة ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية بضرورة منح هؤلاء الناس مساعدات اجتماعية ودعم عمالة وغيرها في ظل الازمة الحالية لان لديهم عوائل وأعباء معيشية.

محمد الدلال

عدنان عبدالصمد